



إلى  
السيد وزير الدولة  
والسيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة  
والمندوبين السامين والمندوب العام

**الموضوع :** تفعيل بعض مقتضيات المرسوم رقم 2.12.349 المتعلق بالصفقات العمومية فيما يتعلق بدعم المقاول الوطنية المتوسطة والصغيرة، وتدقيق الصفقات العمومية.

**سلام تام بوجود مولانا الإمام؛**

وبعد، فكما تعلمون، تنص المادة 156 من المرسوم رقم 2.12.349 الصادر في 8 جمادى الأولى 1434 (20 مارس 2013)، المتعلق بالصفقات العمومية، على إلزام صاحب المشروع بتخصيص نسبة عشرين في المائة (20%) من المبلغ المتوقع للصفقات التي يعتزم طرحها برسم كل سنة مالية للمقاول الوطنية المتوسطة والصغيرة.

واعتباراً للدور الذي تؤديه الصفقات العمومية في دعم المقاول الوطنية، لا سيما المتوسطة والصغيرة منها، فإنه ينبغي الحرص على تفعيل مقتضيات المادة 156 المشار إليها أعلاه، وكذا مقتضيات قرار وزير الاقتصاد والمالية الصادر لتطبيقها تحت رقم 3011.13 بتاريخ 30 أكتوبر 2013.

وفي هذا الصدد، فإن القطاعات المعنية مدعوة إلى موافاة رئيس الحكومة بمذكرة تتضمن جرداً بالإجراءات المتخذة من طرفها في إطار تفعيل المقتضيات سالفة الذكر.

ومن جهة أخرى، لا يخفى عنكم أن المرسوم رقم 2.12.349 المشار إليه أعلاه، تضمن عدداً من المقتضيات المتعلقة بتحسين حكامه الصفقات العمومية، ومن جملتها إخضاع الصفقات وعقودها الملحقه لمراقبات وتدقيقات بمبادرة من الوزير المعني، بغية

التأكد من احترام مختلف المساطر والإجراءات المرتبطة بإعداد الصفقة وإبرامها وتنفيذها، وتقييم نتائجها بالنظر إلى الأهداف المتوخاة من العمل موضوع الصفقة والوسائل المسخرة لها، وقياس مدى ملاءمة وفائدة الأعمال المنجزة في إطار الصفقة المعنية.

وفي هذا الإطار، فإنه يتعين العمل على التطبيق الدقيق لمقتضيات المادة 156 من المرسوم المشار إليه أعلاه، لاسيما من خلال الحرص على القيام بالمراقبات والتدقيقات بالنسبة للصفقات التي يتجاوز مبلغها خمسة ملايين (5.000.000) درهم مع احتساب الرسوم، وبالنسبة للصفقات التفاوضية التي يتجاوز مبلغها مليون (1.000.000) درهم مع احتساب الرسوم، على أن تكون هذه المراقبات والتدقيقات موضوع تقرير يوجه حسب الحالة إلى الوزير المعني أو مدير المؤسسة العمومية المعنية بالصفقة موضوع عملية التدقيق.

كما ينبغي الحرص على نشر ملخص تقارير المراقبة والتدقيق المذكورة في بوابة الصفقات العمومية تعزيزاً للشفافية، وإتاحة المجال لعموم المواطنين والمواطنات للاطلاع على هذه التقارير.

وبناء على ما سبق، أهيب بكم إلى تعميم هذا المنشور على كافة المصالح الإدارية التابعة لكم، وكذا المؤسسات العمومية الخاضعة لوصايتكم، مع حثها على تفعيل مضامينه على الوجه الأمثل.

ومع خالص التحيات والسلام.

رئيس الحكومة  
  
سعد الدين العثماني